الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الطـريـق

مرض الطائفية.. العلاج يكمن بمنح الناخب خياراً غير طائفي

لم تلق الطائفية في العراق حتى الماضي القريب تحديداً ،اي بيئة مناسبة لانتشارها و استفحالها بما يجعلها ظاهرة تستوجب المعالجة السريعة و الحاسمة كماهي الحال الآن، رغم تراجعها في السنة الأخيرة، ولكن عوامل بعثها من جديد قائمة وتكاد تكون راسخة متحينة الفرصة التي يسعى البعض الى توفيرها وتعزيزها لأن وجودهم وامتيازاتهم مبنية على وجودها وتأجيجها.

نصيف جاسم حسين

عذراً اذا ما بدوت و كاني احاول رفع الرمال التي دفن البعض روؤسهم فيها كي لايروا ما يجري خوفاً من الاصطدام بالواقع حينا أو محاولة لتجميلة احيانا اخرى. ولكن معالجة المشاكل الاجتماعية بشكل حقيقي تتطلب قبل كل شيء تسمية الاشياء بأسمائها الحقيقية .

لقد اوجد نظام صدام و اسس قواعد وبيئة انتشار مرض الطائفية . و جعل للطائفية مرتكزات وجود و ديمومة كان يمكن تهديمها والتخلص من تبعاتها وانطلاق – واطلاق- الفكر نحو آفاق جديدة لا تحدها مثل هذه القوالب والمحددات لو لم يتم تبنيها بعد سقوط النظام و جعلها الاساس في عملية تشكيل مجلس الحكم السابق الذي قبل جميع أعضائه المبدأ الطائفي في المحاصصة السياسية بما في ذلك الاحزاب العلمانية التي لم يكن في برامجها السياسية سابقا اي نوع من التأثير او التأثر في المسائل و الطروحات الدينية فضلا عن الطائفية .وكان التعاطي الامريكي مع الوضع العراقي يفتقر الى الحكمة بدرجة كبيرة.

وكنت اسأل نفسي كثيرا (ما جدوى ان يكون في القسم السياسي في السفارة الامريكية موظف للتعامل مع الشيعة وآخر للتعامل مع السنة ؟ لماذا لا يكون التصنيف –مثلا- موظف للتعامل مع الاحزاب الدينية وآخر للتعامل مع الاحزاب غير الدينية؟) (وكيف ستنشأ ديمقراطية في ظل افكار تعود الى القرون الوسطى ؟) وكنت حائرا في الاجابةعلى تساؤلاتي وحيرتي من صدق الوعود الامريكية بإقامة (نظام ديمقاطي) و(بلد مزدهر) .

لا اريد الاستطراد كثيرا في هذا الامر فقد يطول الحديث وقد يسبب لي ذلك (مشاكل امنية) خاصة وان اهم ادوات المشروع الطائفي وأزلامه هم عراقيون (سنة او شيعة) مع مساعدة سخية من بعض دول الجوار ممن يتمنون لنا (الخير) (تم وضع كلمة –الخير- لاسباب امنية ايضا) .

كانت النتيجة –بقدرة قادر، كما تقول جدتي- ظهور التطرف الطائفي الذي كانت نتيجته خسارة العراق لعدد من خيرة شبابه ، وتيتم عدد كبير من اطفاله وتشرد عدد اكبر من العوائل وترملت اعداد من النساء ممن لايجدن الآن قوت يومهن بسبب فقد المعيل. وكانت ردة الفعل المتوقعة ان المواطن العراقي فقد الثقة بكل الطروحات المبنية على اسس طائفية ان لم يكن قد فقد الثقة بكل الطروحات ذات الطابع الديني بعد ان سمح المتدينون الحقيقيون للبعض باستخدام الدين طريقة للتسلق السياسي دون ان يكون لهم رأي واضح وفعال في منع ذلك.

وتم ترسيخ المبدأ الطائفي في الكيفية التي تم فيها تشكيل حكومة اياد علاوي بعد تجربة مجلس الحكم و الاشتراطات الطائفية و العرقية التي رافقت عملية تشكيل حكومة اياد علاوي والكيفية التي جرت فيها عملية اختيار شخصية رئيس الجمهورية و تعدى الامر الى خضوع الدرجات الوظيفية الرسمية الادنى (وكلاء الوزراء و السفراء والمدراء العامون) الى نفس الطريقة الطائفية وكأن الهدف هو ترسيخ اسس الطائفية و العرقية اذا لم يكن محاولة ايجاد تقنين لها تفرض الممارسة الفعلية للحالة ايجاده و تكبيل العراق و العراقيين به من جديد.

وتم اجراء الانتخابات البرلمانية السابقة بظروفها الاستثنائية المعروفة حينذاك و قام المواطن العراقي البسيط بواجبه على امل ان ما ستؤول اليه الانتخابات سيفضي الى حل المشاكل الاجتماعية و منها مرض الطائفية الذي بدأ اول مابدأ بإصابة غالبية قيادات الحركات والاحزاب العراقية اذا لم نقل كلها.

و كانت احدى نتائج الانتخابات ان بعضاً ممن لم يوفق في الانتخابات بدأ يلعب ورقة الطائفية بلا استحياء بل بفخر احيانا من خلال استمالة بعض الاطراف ممن وقف اصلاً ضد فكرة الانتخابات و كان عاملاً مساعداً في ان لا تأخذ مدياتها المرجوة و أوغل البعض في الايحاءات بانه الممثل الاكفأ للطائفة الفلانية و ليس الاجدر و الاكفأ للعراق كما يفترض بالسياسي الحقيقي ان يفعل.

ومما زاد الطين بلة ان بعض الاطراف المحسوبة على هذه الطائفة او تلك اصبحت تنظر الى كل مايصدرعن الاخرى بعين الشك و الريبة وكأن الهدف من كل مايصدر منها هو لغرض النيل من الطائفة الاخرى ليس الا بما في ذلك إلقاء القبض على بعض الارهابيين ممن لم يفرقوا بين طوائف ضحاياهم .بل ان البعض ما انفك يدافع عما ارتكبه ويرتكبه بعض ازلام النظام المنهار بدافع الولاء الطائفي الذي طغى على غيره من الولاءات و تم حشر بعض الشخصيات و الرموز و التجمعات الدينية في العملية السياسية حشراً وفق اسس اريد لها ان تكون طائفية رغم محاولة بعض هذه الرموز الابتعاد عن هذا الامر و البقاء على الحياد في عملية المجاذبات السياسية التي آلت الى مجاذبات طائفية عكست بشكل واضح خلو الحركات السياسية بكل صنوفها وافتقارها الى برامج سياسية يمكن من خلالها استقطاب ولاءات الناس البسطاء التي و جدت في الدين ملجأً اخيراً قادراً بحكم سعة تأثيره (بحكم استناده الى قوى إلهية) ان يحل لهم مشاكلهم التي عجزت عن حلها الاحزاب السياسية عبر برامجها السياسية اذا لم نقل افتقار اغلبها الى برامج سياسية حقيقية .

الاغرب في الموضوع ان البعض صار يتحدث عن تسميات سياسية لمكونات الشعب العراقي اكثر من كونها تسميات تعكس صورة واضحة لما يتم تناوله فالبعض يقول ان المكونات الرئيسية للشعب العراقي الشيعة و السنة و العرب و الاكراد و لا اعتقد ان ذلك ينم عن عدم معرفة المتحدث بعدم جواز الخلط بين التصنيفات الطائفية (السنة والشيعة)و التصنيفات القومية (العرب و الاكراد) انما لمعرفة المتحدث ان ذلك يتيح مساحة حركة سياسية اوسع من حيث توفرها على امكانية مرنة للاصطفاف حيث يتطلب القرار السياسي و الجو السياسي و امكانية لعب ورقتي الطائفية و العرقية التي تتيح مساحة مناورة جيدة مادام الكل يرغب في استمرار اللعب بهذه الاوراق.

كل ذلك يحدث و المواطن البسيط ما زال يعاني ذات المشاكل التي كان يعانيها زمن النظام المنهار و زادت عليها المشاكل التي افرزتها عملية التغيير الذي حدثت في العراق و تردي الوضع الامني و تسييس الدين التي انتجت بدورها فتاوى القتل بالجملة و المفرد و التي عكست اقبح الصور عن الدين الاسلامي الحنيف و اعطت الآخر فرصة مثالية للنيل من هذا الدين السامي .

وقد ساهمت اغلب الاحزاب السياسية العراقية بانزواء الفكر العام الى حيث الطروحات المستندة الى طروحات طائفية وليس الى ما يجمع العراقيين من فكر سواء كان دينياً او دنيوياً وانسحبت الاحزاب العلمانية العراقية الى الحديث الطائفي لاول مرة في تاريخ العراق وصارت تتملق اقطاب الدعوات الطائفية بشكل مخز. وحتى الاحزاب التقدمية التي كان ينتظر منها ان تكشف وتعري هذه الممارسات نجدها استسلمت لواقع فرضته الجماعات الارهابية بقوة السلاح في مناطق مختلفة من العراق معتبرة اياها مناطق الطائفة الفلانية والتي تم اختزالها الى (الجماعة الفلانية) وفقدت هذه الاحزاب قدرتها على التحريك الجماهيري لافتقادها الخطاب الجماهيري المناسب والذي تم استغلال عطش الناس اليه من قبل تلك الجماعات ، مما استدعى اعادة النظر بشكل كامل في كل ما يطرح وما يقال وما يتم تبنيه في هذا الوقت وهو عمل ايجابي وسليم اذا ما صدقت النيات.

اذن اصبح العراقيون لا يميلون الى الطروحات الطائفية فاستدعى ذلك تغيير بعض الاحزاب خطابها السياسي لتحظى بالقبول لدى الناخب العراقي ، وهي فرصة حقيقية للخروج والى الابد من كوارث الطائفية وتبعاتها المريرة.ولا يتم ذلك الا في منح الناخب العراقي (خياراً غير طائفي) ، فلا يخفى على احد ان ثمة عدداً متزايداً ممن يرغبون في رؤية سلطة غير محسوبة على طائفة ما وعدد هؤلاء أكثر بالتأكيد من جمهور اي من الأحزاب ذات الميول الطائفية لذا وجود (خيار لا طائفي) هو الخيار الذي يتمناه هذا الجمهور الواسع، وبخلاف وجود هذا الخيار سيلجأ الناخب الى خيار يحكمه رد الفعل الطائفي كما حدث في انتخابات مجلس النواب السابقة.

Nsaif_jassim@yahoo.com

شـــروط

في اختيار أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان

المحامي حسن شعبان*

بعد إن اجتاز قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان مرحلته النهائية من الإجراءات يمر على مستوى التطبيق العملي بامتحان عسير ذلك لان أصابع المحاصصة بدأت تلعب بأوراقها في اختيار المفوضين للمفوضية، حيث شكل مجلس النواب لجنة خبراء من المجلس نفسه ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى واثنتين من منظمات المجتمع المدني تم اختيارهم من قبل المجلس نفسه بينما لم يراع وجود منظمات لحقوق الإنسان وهي معنية أكثر من غيرها في الاختيار.

وهذا ما يضع علامات الاستفهام في هذا المجال تطلب فيه من يجد في نفسه الكفاءة وتنطبق عليه شروط القانون تقديم طلباتهم لإشغال مناصب المفوضية العليا.

اتفاق لا يختلف من حيث المضمون وحتى الشكل في اختيار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من جانب تشكيل لجنة الخبراء أو من طريق التقديم وما حصل فيها معروف لدى الجميع حيث تقاسمت القوى والكتل اختيار أعضاء المفوضية بعيدا عن المهنية والحيادية.

وشر البلية ما يضحك، إن مجلس النواب نفسه عند استجواب المفوضية تعرض لفشل او تهاون وحتى الاتهام بعدم الحيادية علنا بل ويحاول عدد كبير منهم إسقاط الأعضاء الذين اختاروهم ذلك لان ما يبنى على الباطل فهو باطل وبالمناسبة فإنه دون إسقاط تام للمحاصصة والتوافقية في اختيار ممثلين حقيقيين في هذه المؤسسة وغيرها لا يمكن ان تكون دولة حقيقية للمؤسسات، مسألة لا تحتاج إلى جدل او اختلاف وها هو واقع التجربة في اكثر مؤسسات الدولة يؤكد ان لا رجل مناسب في مكانه المناسب في أكثر من موقع مهم في هذه المؤسسات.

وعلى هذا الأساس فان انبثاق مفوضية عليا لحقوق الإنسان تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان وتشارك في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتراقب مدى اتفاق التشريعات مع مبادئ حقوق الانسان وعدم تقاطعها، وهي مهام جسيمة وغير عادية، أمرٌ مشكوك فيه لان نهج المفوضية يقوم على ثلاث ركائز أساسية لا يمكن المساس بها، الاستقلالية والحيادية التامة عن أجهزة الحكومة والأحزاب، التمسك بالقانونية والمساواة والمهنية، والدفاع الثابت عن مبادئ الشرعة الدولية بغض النظر عن أسماء وعناوين الذين انتهكوها.

لم يعد خافيا على احد انه ليس هناك مبرر للجدل في ان المعيار الرئيسي والحلقة المركزية في إن تكون المفوضية العليا لحقوق الإنسان نص عليها الدستور العراقي الدائم- او ان لا تكون هو مبدأ الاستقلالية عن أية جهة حكومية او حزبية وتمسكها بالقانونية والحيادية المطلقة.

من هذا المنطلق وعلى هذا الأساس تشكلت مفوضيات حقوق الإنسان في دول العالم واختفت عنها وزارات حقوق الإنسان التي شكلت رقما في الحكومة حيث لم يعد بإمكانها في أحسن الأحوال سوى تزويق انتهاكات حقوق الانسان وبممارسات أهمها ذر الرماد في العيون لهذا ينبغي ان يقف مجلس النواب على ارض صلبة وبموضوعية ونكران ذات عند تطبيقه لهذا القانون، لان الأمر يتعلق بمصير أهم تغيير في حياة الإنسان العراقي لا يخضع لأية مساومات حزبية أو سياسية بحتة.

ينبغي إن يعلم الجميع إن الدفاع عن هذه الاستقلالية لا يعني بالضرورة حدوث تقاطع مع الحكومة ومؤسساتها على الإطلاق ذلك لان نشاط المفوضية يعتمد على علاقات ايجابية مع هذه الأجهزة، وإيجاد صيغ مشتركة بينهما لحل الإشكاليات إنما الاستقلالية تعني إن يكون قرار المفوضية نابعا من إرادة مجلسها ولا احد له سلطان عليها سوى ضميرها والقانون.

من خلال هذه الاستقلالية والقرارات العادلة وغير المنحازة تستطيع المفوضية الدخول إلى أية انتهاكات لحقوق الإنسان وتجري تحقيقاتها وتحيل مرتكبيها إلى العدالة دون تمييز وفي ظل مبدأ إن لا يفلت احد منهم مهما كان منصبه أو جاهه او جنسه أو دينه أو مذهبه من المساءلة القانونية.

مبادئ حقوق الإنسان وثقافتها لها خصوصيتها وآلية تطبيقها ولها أهدافها المحددة وتعمل في نطاق ان لا تلومها في الحق لومه لائم وبقدر ما تدعو إلى التسامح والقبول بالرأي الآخر والعمل السلمي ونبذ العنف وبدرجة عالية من الشفافية، فإنها لا تتردد في اتخاذ الإجراءات القانونية كافة بحق من يخرق أو ينتهك حقوق الإنسان دون النظر إلى شخص الجلاد وتقف بكل إمكاناتها إلى جانب الضحية وحقوقه.

الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ونصوصها باتت ملزمة للحكومات والإفراد ولم تعد كما كانت مبادئ أخلاقية تلتزم بها او تخرقها تحت أية مسميات، نصوص وردت في الإعلان العالمي والعهدين الدوليين وكل القوانين ذات الصلة بات لها ذراع قضائي يصونها ويبعد الأعداء عنها هي المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التي تطول يدها إرجاء المعمورة ولا يستثني احد منها حكاما ومحكومين.

بسبب هذه الأهمية الكبيرة للمفوضية ندعو المجلس النيابي وهو إمام مسؤولية تاريخية ان يرتفع بمسؤوليته الإنسانية والوطنية خاصة في مسودة القانون نصوص غاية في الخطورة تتعلق باختيار الرئيس وأعضاء المفوضية وهذا سيكون أساسا لنجاحها أو فشلها ومنحت مسؤولين في الحكومة والبرلمان اختيارهم وهذا يعني بالضرورة سيتم وفق المحاصصة الطائفية والحزبية في حين ينبغي ان تكون خارج هذا الاتجاه ولأنه يتعارض كليا مع الاستقلالية والحيادية والقانونية التي اشترطتها المعايير الدولية.

رئيس وأعضاء المفوضية ينبغي ان يتم اختيارهم من نشطاء حقوق الإنسان، وان يتمتع بدرجة عالية من القانونية والنزاهة والدفاع عن حقوق الإنسان ومن أصول مستقلة وانتماء وطني مشهود، لا ان يتم اختيارهم عبر الطريقة المعروفة بالمحاصصة والتي ثبت فشلها بل وادانتها ليختار مجلس النواب حتى ولو لمرة واحدة مسؤولي المفوضية بما يتناسب في أهميتها حتى لا تعيش مخاطر عديدة كما حدث في مفوضيات ومؤسسات أخرى.

هذه (شروط) أساسية وضرورية ينبغي مراعاتها في اختيار أعضاء المفوضية من قبل رئيس وأعضاء لجنة الخبراء، وحتى نكون موضوعيين ولسنا من يضع الاستنتاجات المسبقة فليس إمامنا سوى الانتظار لحين صدور القرار النهائي وما تحدثنا فيه هو للتذكير وحتى لا نقع في مطب آخر نندم عليه.

❖ المنسق العام لمنظمة حقوق الإنسان والديمقراطية

جـــــدل

آراء مؤلف رواية "الجوع" تلقي الظلال على إنجازاته

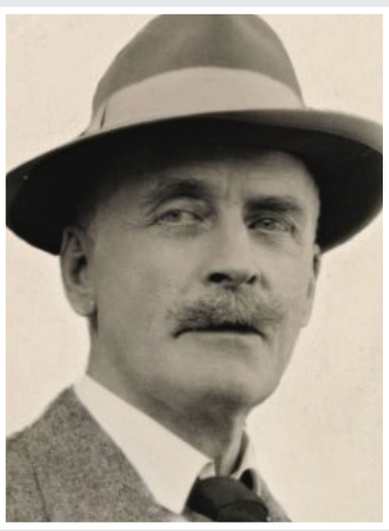

ترجمة: نجاح الجبيلي
عن الغارديان

بعد أكثر من نصف قرن على موته ما زال "كنوت هامسون" الروائي النرويجي الفائز بجائزة نوبل للأدب ومؤلف رواية "الجوع" يثير الجدل. الشهر الماضي شجب وزير الخارجية الإسرائيلي أبيغدور ليبرمان الاحتفال بأعمال الكاتب الذي يجري حالياً في موطنه قائلاً:" فوجئت بأن الحكومة النرويجية قررت الاحتفال بالذكرى المئة والخمسين لميلاد هامسون الذي كان معجباً بالنازية".

وبالنسبة لهذا السياسي القومي المتشدد فإن الاحتفال بأعمال هامسون هو علامة على ما يزعمه بالموقف المثير للقلق في هذا البلد الذي يقع في شمال أوروبا ويضيف:" تذكرت ذلك خلال مؤتمر دوربان الثاني في أثناء خطاب الرئيس أحمدي نجاد بأن النرويج هي من بين الدول القلة التي لم تغادر القاعة والآن من الواضح أن هذا لم يكن من قبيل المصادفة. وأتساءل إلى أي مدى سيمضون؟"

وقد أنكرت الحكومة النرويجية الاتهام بشدة وجادلت بأنه بالإمكان الاحتفال بهامسون الفنان دون تجيير سياسته إذ يعده البعض من آباء الأدب الحديث لأعماله مثل "فكتوريا" و"بان" و"الجوع".

يقول يوناس غاهر ستويره وزير الخارجية النرويجي:" أوضحنا للمجتمع الدولي وبالأخص المجتمع اليهودي بأننا نستطيع أن نفصل الاتهام بالنازية وأيديولوجيات سياسية مشابهة عن العمل الأدبي للشخص".

وقد وصف وزير الخارجية في تموز عواطف الكاتب النازية بالخسة والذي أهدى ميدالية نوبل إلى جوزيف غوبلز وزير الدعاية النازي وكتب رثاء تمجيدياً لهتلر في الصحيفة اليومية القومية " آفتن بوستن" ومدحه كونه "بطل الإنسانية". ومن المحتمل جداً أن هامسون انتمى إلى الحزب الفاشي التابع لـ"فيدكن كويزلنغ" – وهو رئيس الوزراء المتعاون والذي أصبح اسمه نموذجاً للخائن- على الرغم من الجدل المثار حول هذه القضية. وأضاف الوزير :" تلقى هامسون اتهاماً كبيراً منهم بعد الحرب وكان هناك في النرويج جدل كبير منذ عدة سنوات".

ولم يتوقف الجدل. قال مدير المسرح الرئيس في "تروندهايم" وهي ثالث أكبر مدينة في البلد، بأن مسرحه سيكون "منطقة هاسمون الحرة" خلال الاحتفال بذكراه بينما هو مشمئز من المؤلف. وكانت مدينة غريمستاد التي توفي فيها هامسون عام ١٩٥٢ مشهداً لمناقشات حامية بعد أن قام مجلس المدينة بتسمية أحد الشوارع باسمه. وكان على الخطة أن تهمل بعد أن تبين أن عائلتين تسكنان الشارع لديهما أفراد أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال النازية (وأخيراً وجد مجلس المدينة ساحة لإطلاق اسمه عليها). وإلى حد اليوم هناك سبع مدن فقط في النرويج اطلقت اسمه على أحد شوارعها- والعاصمة أوسلو ليست بضمنها.

أما بنك النرويج فقد أصدر عملة فضية تذكارية بالمناسبة وافتتح مركزاً جديداً باسم هامسون ولكن الاحتفال هو جزء من آخر أقيم قبل سنوات للكاتب المسرحي هنريك أبسن. وكانت الأميرة سونيا في الجيزة آنذاك كي تحضر تمثيلاً مثيراً لمسرحية "بيير جنت" عند أقدام الإهرامات. وهذه السنة افتتحت بصورة حذرة معرضاً صغيراً عن هامسون في المكتبة الوطنية.

غير أن العديد يؤكد مثل وزير الخارجية النرويجي أنه يجب الفصل ما بين هامسون الإنسان والفنان. يقول يجنيف سوندفور الذي ألف مسرحية تعتمد على قصائد هامسون :" أود أن يجري تمييزه كموهبة أدبية وكرجل مركّب يحمل مثلنا جانبي الخير والشر". وكذلك بالنسبة للعائلة المالكة تقول الملكة سونيا :" من الممكن أن تكون هناك فكرتان في الرأس ذاته".

بمعنى آخر تستطيع أن تكره هامسون الانسان وتستمتع بكتاباته. إذن هل ينبغي على بلد أن يحتفل بحياة أحد فنانيه المهمين حين كان نصيراً متحمساً لأدولف هتلر؟ وهل من الممكن عزل أعمال الكاتب عن وجهات نظره الشخصية مهما كان بغيضاً؟ الأمر يعتمد عليكم.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

Opinions112@ yahoo.com